

قرار :

مادة ١ - تعتبر المؤسسة الثقافية المالية للاتحاد القومي بالإقليم المصري من المؤسسات الخالصة ذات النفع العام ، ويكون لها الشخصية الاعتبارية طبقاً لنظمها الأساسية الذي يعتمد المشرف على تنظيم الاتحاد القومي بالإقليم المصري .

وهو أن تنشئ فروعاً في الجهات التي يصدر بتحديدها قرار من المشرف على تنظيم الاتحاد القومي في الإقليم المصري بناءً على اقتراح مجلس إدارته .

مادة ٢ - تتفق المؤسسة المشار إليها في المادة الأولى باختصاصات السلطة العامة الآتية :

- (١) عدم جواز المجز على أموالها .
- (٢) عدم جواز تملك هذه الأموال يعني المدة .
- (٣) تحصيل ما لها من ديون بطريق المجز الإداري من الجهات الإدارية الخاصة .
- (٤) قيام علاقة المؤسسة بالمتغرين بها طبقاً للائحتها الخاصة المصدق عليها من المشرف على تنظيم الاتحاد القومي في الإقليم المصري دون غيرها من التوانين واللائح .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في الإقليم المصري ويكون للمشرف على تنظيم الاتحاد القومي في الإقليم المصري إصدار القرارات الازمة لتنفيذ ما

صدر براسة الجمهورية في ٢٩ جانفي الآخرة سنة ١٣٨٠ (١٨ ديسمبر ١٩٦٠)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٦٠

بشأن تقرير راتب إضافي للموظفين الفائزين بعمال الاحتراف

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام طهي الدولة والقوانيين المعدلة له ،

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ يناير سنة ١٩٤٤ بشأن تقرير مرتب إضافي للمخزليين الذين يقومون بأعمال الاحتراف ،

وبعد عرض ما ارتأاه مجلس الدولة ،

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٤١٨ لسنة ١٩٦٠

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي ،
وعلى القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن المؤسسة الاقتصادية
المعدل بالقانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٥٧ ،

قرار :

مادة ١ - تسرى أحكام القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه على المؤسسة الاقتصادية .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وي العمل به من تاريخ نشره ،
صدر براسة الجمهورية في ٢٩ جانفي الآخرة سنة ١٣٨٠ (١٨ ديسمبر ١٩٦٠)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٦٠

في شأن المؤسسة الثقافية المالية للاتحاد الشمالي
في الإقليم المصري

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة الصادر بالقانون رقم ٣٨٤
لسنة ١٩٥٦ ،

وعلى القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ بشأن فوائد الصرف بالمحاجن
في العقارات المملوكة للدولة والتزول عن أموالها لغيرها بالإقليم المصري ،
وعلى قرارات المؤتمر العام الأول للاتحاد القومي للجمهورية العربية
المتحدة ،

وعلى ما ارتأاه مجلس الدولة ،